واما في بقية الدار فلان صاحب النوب شريكا في الدار فكان مقدما
على الطارئ ومنها ان شاء صاحب الدار الذي برئ ثم الدار على ان للشفيع
ان اقام البينة في ذلك المحلى او غيره بكل عشر الدار فلا يكون للشفيع شفعة
وهو بكون اولى من الحادث حمل الاجرة بمنزلة المهر في المبسوط حمل الاجرة
له البيع فانه قال لو كان الاجر عبدا فقبل القبض
لا يجوز ولو استحق العبد الذي هو اجر الدار بطل العقد والقياس
حمل الاجر بمنزلة المهر ومن الحمل انه اذا اراد ان يبيع الدار ليترك الاداء
دفعها بعشرين الغا مثلا بعض قيمة الالف وحسن مايه وبعض مال
في عشرة او اقل او اكثر لو اراد الشفيع ان ياخذها باخذها
بعشرين الغا فلا يرغب في الشفعة ولو استحقت الدار على المشتري لا يرجع
المشتري بعشرين الغا وانما يرجع بما اعطاه لانه اذا استحقت الدار ظهر ان
لم يكن عليه من الدار فيظل الفرق كالو باع الدينار للولد راهم السكة
للمشتري على البائع فتصادقا انه لم يكن له عليه دين فانه يبطل الصرف
ومن الحيلة لابطال الشفعة ان يقول المشتري للشفيع اني اشتريت الدار
من فلان بكذا فاين بها مسك فاشتري وهو يقول وذلك في الثمن كذا او
كذا او يقول عاوضني بداره هذه او يقول
قال احببت الي ولي لبيتكها بالثمن الذي اشتريتها فقال الشفيع قد بيتها
فانه تبطل شفعته وكذا لو لفت المشتري الى الشفيع رجلا يقول للشفيع ذلك
فقال الرجل المبعوث للشفيع ان فلانا اشتري هذه الدار بكذا وكذا وهو
ان احببت ان اوليكها باشتريتها به ولبيتكها فقال نعم فانه تبطل شفعته
ولو لفت المشتري الى الشفيع رجلا فقال للشفيع قد كنت اشتريت
من فلان يعني البائع هذه الدار قبل هذا الرجل فقال الشفيع
نعم بطلت شفعتي لان الشفيع اقر ان ضرا هذا المشتري لم يرض فلا يثبت
به الشفعة وكذا لو قال ذلك الرجل للشفيع هذه الدار لك وكم كان
ان البائع فقال الشفيع نعم بطلت شفعته لانه لما ادعى الملك لنفسه
فقد اقر بانه لا شفعة له ولو قال المشتري للشفيع اني اشتريت
هذه الدار بمائة دينار فان احببت ان احط لك من ثمنها عشرة دنانير
فقال نعم بطلت شفعته فالوا انما تبطل شفعته في هذه الصورة
اذا قال احط عنك من ثمنها عشرة دنانير واسقطها عنك بسعير دينارا
امانه ولو هذه الزيادة لا تبطل شفعته ولو اشتري واراد ان يطل
الشفيع الشفعة فصالحه المشتري من ذلك على مبلغ معين من الدراهم
ليدفعه اليه بحصته من الثمن وكذا انه لا يجوز لحصتها من الثمن ليس
بمعلومة وان اراد ان يسلم البيت للشفيع ويبقى ما بقي من المشتري لم

رجل

رجل اشترى

اشترى بيتا وهو في البيت للشفيع بامره
وان الشفيع لم يسلم الشفعة فبنا بني من الدار فحمل الغرس لكل
واحد منهما ان يسلم البيت للشفيع ويبقى الدار للمشتري واذا مات
الشفيع بعد ما قضى القاضي بالشفعة قبل ان يقبض الدار وقبل ان يعد
الثمن كانت الدار لورثة الشفيع لان قضا القاضي بالشفعة بمنزلة البيع
ولو مات الشفيع بعد ما اشترى الدار كان مبرا الا لورثته ولو قضى
القاضي بالشفعة للشفيع وطلب المشتري من الشفيع ان يرد الداره
على المشتري بزيادة الثمن والزيادة من جنس الثمن او من غير جنس
الثمن يجبر المشتري بالثمن الاول وتبطل الشفعة لان رد الدار
على المشتري بمنزلة الاقالة والاقالة انما تكون بالثمن الاول
لا يجوز فيها الزيادة وكذا لو طلب المشتري من الشفيع بعد ما قضى
القاضي له بالشفعة ان يرد الدار على البائع بزيادة فعمل كذلك
اقالة والاقالة كما تكون بين البائع والمشتري تحقق بين البائع والشفيع
لان الشفيع بعد ما قضى القاضي له قام المشتري وصير المشتري كأنه
الوكيل للشفيع فصح اقالة الشفيع مع البائع ويكون له حق الحبس الى
ان يستوفي الثمن وذكر محمد في الاصل المسئلة في اسقاط الشفعة
ولم يذكر الكراهة قالوا على قول ابي يوسف وعلى قول محمد هذا يترك له
المسئلة لمنع وجوب الزكوة ومنع الاستراء على قول ابي يوسف لا تكره
قال بعض مشايخنا تكره المسئلة لاسقاط الشفعة
بعد الوجوب لانه احتمال لا يطال حق واجب وقيل الوجوب ان كان
الخيار فاسقا يتأدى به لا باس به قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي
لا باس لاحتمال حق الشفعة على كل حال اما قبل وجوب الشفعة
لانك فيه كما تزول الكتساب المنع وجوب الزكوة وبعد وجوب الشفعة
لا تكره الاحتمال ايضا لانه احتمال لدفع الضرر عن نفسه لان الاضرار
بالغير ظاهر وما ذكرنا في الكتاب دليل على هذا والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب السير

ابواب الكتاب الاول في اباحة القتل ومن يباح قتله والثاني في
الايمان والثالث فيما يصير به الكافر مسلما والرابع فيما يصير به المسلم
كافرا والخامس في احكام اهل الردة وتصرفاتهم والسادس
في الجراح والجناية اما الاول لا باس بالقتال في اشهر الحرم وهي
والمحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة ومحرم وجب ونزل الداء بالقتال
في اشهر الحرم افضل فان كان قوما لم تبلغهم الدعوة بدءوا بالاعلام
اولا فان اوا قاتلهم وان كانوا قوما بلغتهم الدعوة لا باس بان يبادهم

م

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)